

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن حصول الحكومة المصرية على تسهيل من البنك قيمته ٥٠٠ ألف دولار لإعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط) والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن حصول الحكومة المصرية على تسهيل من البنك قيمته ٥٠٠ ألف دولار لإعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط) والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رجب سنة ١٤١١ هـ (٩ فبراير سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٥ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٩١ م .

السيد الدكتور / عرفان شافعي

وكيل أول وزارة التخطيط والتعاون الدولي

٨ شارع عدلى - القاهرة - مصر

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى تسهيل اعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (دمياط/القاهرة).
أود الإحاطة بأننا قد تلقينا خطابكم المؤرخ ٧ مايو ١٩٨٥ (المرفق طيه صورته)
بشأن طلب حكومتكم لتسهيل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الإعداد
لأنشطة المشروع المشار إليها في هذا الخطاب .

ويسرنى أن أخبركم بقبول البنك الدولي لطلب حكومتكم حيث قرر تخصيص مبلغ
لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي كتسهيل للأغراض والشروط والأحكام الموضحة
بالخطاب المرفق وشروط التمويل المطبقة على التسهيلات المقدمة للإعداد لمشروع
والمنشورة بواسطة البنك الدولي بتاريخ أول نوفمبر ١٩٨٢ ومرفق طيه صورة منها .

وسيتحمل التسهيل بفائدة كما هو موضح بالبند ٦ من الشروط المذكورة .

ونحن نؤكد أيضا قبول تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ لأغراض البند ٧ من الشروط
المذكورة .

ومن المفهوم أن منح البنك الدولي للتسهيل المقدم المطلوب لن يشكل أو يفرض
أى التزام من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالمساعدة في تمويل المشروع الذى
طلب التسهيل المقدم لإهداده .

وكما هو مقترح من جانبكم فى خطابكم المؤرخ ٧ مايو ١٩٨٥ فإن خطابكم وهذا
الخطاب يكونان اتفاقا ملزما بين حكومتكم والبنك اعتبارا من تاريخ هذا الخطاب .

مع خالص التحية والتقدير ما

المخلص

٢٤ مايو ١٩٨٥

البرتو فافيللا

القائم بأعمال مدير إدارة أوروبا
والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

١٨١٨ شارع هـ

واشنطن

الولايات المتحدة الأمريكية

عناية : إدارة برامج المنطقة الأولى لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

الموضوع : تسهيل مقدم لإعداد مشروع تطوير المجرى الملاحي الداخلى دمياط/
القاهرة .

١ - بموجب هذا تطلب حكومة جمهورية مصر العربية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير تسهيلات مقدما بمبلغ لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لتمويل النفقات الأجنبية للخدمات الاستشارية المطلوبة للهيئة العامة للنقل النهري للإعداد لمشروع تطوير المجرى الملاحي الداخلى دمياط/ القاهرة الذى طالبت الحكومة مساهمة مالية من البنك الدولي من أجل تنفيذه واو جزئيا وقد طلبت الحكومة من البنك المساعدة جزئيا فى تمويل المشروع المقترح .

٢ - تتضمن الأعمال المطلوبة لاستكمال الاعداد للمشروع المشار إليه مايلي :

(١) الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية المطلوبة لتبريد :

١ - تطوير فرع دمياط على مراحل ليصبح طريقا مائيا ملاحيا فعالا بدون التأثير بصورة عكسية على نظام الري .

٢ - إنشاء موانئ نهريية فى المنصورة وزقنى وبنا .

٣ - تطوير ميناء أثر النبي بالقاهرة ليتلاءم مع العمق المصمم للمجرى الملاحي وبحجم المراكب التى تستخدمه و / أو إنشاء ميناء جديد لخدمة مدينة القاهرة .

٤ - تقديم المساعدات الملاحية .

(ب) إعداد كافة التصميمات والرسومات والمواصفات ومستندات العطاءات والتعاقد والمساعدة في تقييم العطاءات المقدمة بما في ذلك التصميمات البديلة التي قد تقدم من جانب مقدمي العطاءات وإعداد تقرير تقييم العطاءات .

٣ - النفقات التي ستؤول من التسهيل المقدم هي التكاليف الأجنبية للخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ الأعمال الوارد وصفها في الفقرة (٢) بعاليه بمبلغ لا يزيد عما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي .

٤ - تقوم الحكومة من خلال هيئة النقل النهري باستخدام المستشارين المقبولين للبنك الدولي طبقاً لأحكام وشروط مرضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ولا يتم استبدال هؤلاء المستشارين أو تعديل شروط وأحكام استخدامهم ما لم يتم الحصول على الموافقة المسبقة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

٥ - تقوم الحكومة من خلال هيئة النقل النهري بتنفيذ أنشطة إعداد المشروع الموضحة عاليه بالدقة والكفاءة الواجبتين وموافاة البنك الدولي للإنشاء والتعمير فوراً بكافة المعلومات المعقولة التي يطلبها والتي تغطي هذه الأنشطة واستخدام حصيلة التسهيل المقدم ، وأن تتبادل وجهات النظر من وقت لآخر مع ممثلي البنك الدولي للإنشاء والتعمير حول تقدم ونتائج هذه الأنشطة .

٦ - مع عدم الإخلال بالبند (٩) أدناه تقبل الحكومة بموجب هذا الشروط المالية المطبقة على التسهيلات التي تقدم لإعداد المشروع التي نشرها البنك الدولي في أول نوفمبر ١٩٨٢ والتي تم استلام نسخة منها وتتعهد بدون قيد بسحب واستخدام وسداد التسهيل المقدم والفائدة عليه إذا تم منحها وفقاً لتلك الشروط .

٧ - تقترح الحكومة لأغراض بند ٧ من الشروط المذكورة أن يكون تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ متفقاً عليه بيننا ولن يتم إجراء أية مسحوبات من التسهيل المقدم بعد التاريخ المذكور .

٨ - يتم التوقيع على طلبات سحب التسهيل المقدم إذا منح نيابة عن الحكومة من السيد المهندس / عبد المقصود صادق أو أى شخص يعينه كتابة ، ويتم تقديم نماذج توقيع معتمدة للأشخاص الذين تم تفويضهم مع أول طلب .

٩- تقبل الحكومة وفقا للشروط المذكورة أن التسهيل المقدم إذا منح سوف يتحمل سعر فائدة على المبالغ المسحوبة والقائمة بمعدل يحدده البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفقا للسعر المعلن اديه عند قبوله لهذا الطلب .

١٠- تقبل الحكومة أن منح البنك الدولي للإنشاء والتعمير للتسهيل المقدم المطلوب لن يشكل أو يفرض أى التزام من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالمساعدة في تمويل المشروع الذى طلب التسهيل المقدم لإعداده .

١١- تقبل الحكومة سحب وسداد التسهيل المقدم وفقا لما تقدم وتقرح أنه لدى قبول البنك الدولي للإنشاء والتعمير لهذا الطلب فإن هذا الخطاب ورد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بما فى ذلك الشروط المشار إليها فى الفقرة ٦ تشكل اتفاقا ملزما بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

المخلص

دكتور عرفان شافعى

وكيل أول الوزارة لشئون التمويل الدولى

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

٧ مايو ١٩٨٥

البنك الدولي

شروط التمويل المطبقة على التسهيلات المقدمة للاعداد لمشروع

بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٢

١ - في هذه الشروط فإن اصطلاح "البنك الدولي" يعنى :

(أ) البنك الدولي للإنشاء والتعمير في حالة التسهيل المقدم الممنوح بواسطته ... أو

(ب) هيئة التنمية الدولية في حالة التسهيل المقدم الممنوح بواسطتها .

٢ - التسهيل المقدم للاعداد لمشروع بواسطة البنك الدولي بناء على طلب أحد

الحكومات الأعضاء في البنك يتم سحبه بواسطه الحكومة فقط لمواجهة المصروفات المطلوبة ، كما يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والبنك الدولي بناء على طلب كتابي يرسل بواسطة الحكومة للمصروفات التي تمت أو التي ستم على النموذج المخصص لذلك من البنك الدولي موقعا من الشخص المخول له حق التوقيع من قبل الحكومة مع الدليل المرضى للبنك .

٣ - سوف يتم سحب مبلغ التسهيل المقدم بالدولارات الأمريكية بناء على طلب الحكومة ، ومع ذلك فإن البنك الدولي قد يشتري بالدولارات المسحوبة نيابة عن الحكومة أى عملة أخرى تكون مطلوبة لمواجهة المصروفات الممولة عن طريق التسهيل المقدم ، وسوف تم المسحوبات - فقط - لحساب المصروفات للخدمات المؤداة أو للبضائع المنتجة بالدول الأعضاء بالبنك الدولي أو سويسرا .

٤ - سوف يتم دفع المبالغ التي يتم سحبها أو شرائها بناء على طلب الحكومة فقط .

٥ - سوف يوقف البنك الدولي بموجب إخطار للحكومة في أى وقت أى مسحوبات

أخرى من التسهيل المقدم إذا لم يتم استخدام أى من الدفعات للغرض المتفق عليه بين الحكومة والبنك ، أو إذا كانت لأغراض أو أنشطة تخالف المستوى أو الطرق التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة والبنك الدولي .

٦- سوف يتحمل مبلغ التسهيل المقدم والغير مسدد - حسبما يحدد البنك الدولي - وقت تقديم التسهيل - بما يلي :

- ١- مصاريف خدمة بواقع $\frac{3}{4}$ من ١٪ سنويا .
- ٢- فائدة بمعدل محسوب على النحو التالي :

(١) تحتسب الفائدة على أصل مبلغ التسهيل المسحوب والقائم من وقت لآخر بمعدل سنوي لكل فترة ٦ شهور تبدأ في أول يناير وأول يوليو من كل عام بما فيها فترة الستة شهور التي يتم فيها تقديم البنك للتسهيل تعادل $\frac{1}{4}$ من ١٪ سنويا علاوة على تكلفة القروض المعينة لآخر نصف سنة تنتهي قبل بدء فترة الفائدة المشار إليها .

(ب) سيخطر البنك الحكومة بعد نهاية كل نصف سنة بتكلفة القروض المعينة في أسرع وقت ممكن .

(ج) وبدون تحديد للفقرة (١) عاليه سيكون سعر الفائدة ١١,٤٣٪ سنويا لفترة الفائدة التي تبدأ في أول يوليو ١٩٨٢

(تطبق هذه الفقرة على التسهيلات المقدمة في فترة الفائدة الثانية للسنة

الميلادية ١٩٨٢) .

(د) ولاغراض هذه الفقرة :

١- تكلفة القروض المعينة : تعنى التكلفة في شكل نسبة مئوية سنوية كما يفرضها البنك بشكل معقول بشرط أن مبلغ ٨٥٢٠,٥ مليون دولار المشار إليها في الفقرة ٢(ب) فيما بعد سيتم حسابها بتكلفة ١٠,٩٣٪ سنويا .

٢- القروض المعينة تعنى :

(١) قروض البنك القائمة والمسحوبة بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٢ .

(ب) مبلغ ٨٥٢٠,٥ مليون دولار حتى أول يوليو ١٩٨٥ (تمثل قروض البنك ما بين أول يوليو ١٩٨١ حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٢) مطروحا منها أى جزء تم سداده قبل أول يوليو ١٩٨٥ .

(ج) نصف السنة تعنى فترة الستة أشهر الأولى أو الستة أشهر الثانية من السنة الميلادية .

٧ - سوف يتم سداد قيمة التسهيل المقدم المسحوب مع الفائدة أو مصروفات الخدمة المستحقة عليها بواسطة الحكومة إلى البنك الدولي كما يلي :

(١) إذا تم عقد اتفاق بين الحكومة والبنك الدولي أو بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية لتمويل المشروع فإنه سيتم خصم هذا التسهيل الممنوح من حصيلة القرض أو حصيلة قرض التنمية وتسرى عليه شروط هذا القرض الخاصة بسداد أقساط الأصل والفوائد أو مصاريف الخدمة وذلك حال إعلان نفاذه .

(ب) إذا تم عقد اتفاق قرض أو قرض تنمية لتمويل المشروع أو تم إلغاء القرض قبل إعلان نفاذه فإنه .

١ - إذا لم تتجاوز المسحوبات من التسهيل المقدم مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار سيتم سداد هذا المبلغ بواسطة الحكومة إلى البنك الدولي مع الفوائد المستحقة أو مصاريف الخدمة المستحقة عليه حتى تاريخ السداد الذى سيحدده البنك بناء على إخطار للحكومة ، وهذا التاريخ سوف لا يكون أبى حال قبل ٦٠ يوما من تاريخ إرسال هذا الإخطار .

٢ - إذا ما تجاوزت المسحوبات من التسهيل المقدم ٥٠,٠٠٠ دولار فإن إجمالى هذه المبالغ بالإضافة إلى الفوائد أو مصاريف الخدمة المستحقة عليها حتى التاريخ المشار إليه فى الفقرة (١) هاليه سوف يتم سدادها بواسطة الحكومة إلى البنك الدولي بالإضافة إلى الفوائد أو مصاريف الخدمة بنفس المعدل على إجمالى الرصيد القائم من وقت لآخر على عشرة أقساط نصف سنوية متساوية من الأصل والفوائد أو مصاريف الخدمة بالمبالغ وفى التواريخ التى يحددها البنك الدولي بموجب إخطار للحكومة وأن تاريخ أول قسط سوف لا يكون قبل ٦٠ يوما من تاريخ إرسال هذا الإخطار .

٨ - جميع المدفوعات إلى البنك الدولي سوف تتم بالدولار الأمريكى فى المكان والحساب الذى يحدده البنك الدولي .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

جدول استهلاك التمهيل المقدم من البنك الدولي لإعداد مشروع رقم ٨٦ - مصر
مشروع النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط)

رقم القسط	تاريخ الاستحقاق	قيمة القسط (مقوما بالدولارات)
١ -	١٩٩٠/٥/١	٥٥,٣٠٠/-
٢ -	١٩٩٠/١١/١	٥٥,٣٠٠/-
٣ -	١٩٩١/٥/١	٥٥,٣٠٠/-
٤ -	١٩٩١/١١/١	٥٥,٣٠٠/-
٥ -	١٩٩٢/٥/١	٥٥,٣٠٠/-
٦ -	١٩٩٢/١١/١	٥٥,٣٠٠/-
٧ -	١٩٩٣/٥/١	٥٥,٣٠٠/-
٨ -	١٩٩٣/١١/١	٥٥,٣٠٠/-
٩ -	١٩٩٤/٥/١	٥٥,٣٠٠/-
١٠ -	١٩٩٤/١١/١	٥٥,٧١١/٣١
	الإجمالى	٥٥٣,٤١١/٣١

وزارة الخارجية

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٦٠) لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٢/٩ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن حصول الحكومة المصرية على تسهيل من البنك قيمته ٥٠٠ ألف دولار لإعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط) والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٤

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٠

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣

قررو :

(مادة وحيلة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن حصول الحكومة المصرية على تسهيل من البنك قيمته ٥٠٠ ألف دولار لإعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط) والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٤

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٥/٥/٢٤ م

صدر بتاريخ ١٩٩١/٥/١٤

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد